

## بيان للرأي العام

**الموضوع :** بيان للرأي العام الوطني بشأن مجموعة مقالات صدرت بيومية "الأخبار"

تعرضت الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب إلى هجمات ممنهجة من قبل يومية "الأخبار" ومديرها المسؤول السيد رشيد نيني خلال شهري غشت وشتنبر 2014 بخصوص ظروف إنجاز مقطع الطريق السياري الرابط بين مدينتي أسفي والجديدة. ونود بهذه المناسبة أن نخبر الرأي العام الوطني بأن المقالات المنشورة في هذا الصدد تتميز بالتحامل والتشهير في حق الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب وكذا الوزارة الوصية على القطاع.

وفي هذا السياق نريد التذكير بأن الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب هي شركة مساهمة، تمتلك الدولة الجزء الأكبر من رأسمالها، و قد تم إحداثها لتتولى إنشاء و صيانة و استغلال شبكة الطرق السيارة الوطنية .

و تتولى الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب مهمة تقديم خدمة عمومية في احترام تام للمقتضيات القانونية المنصوص عليها في دفاتر التحملات الخاصة باتفاقيات منح الامتياز المبرمة مع الدولة.

وللعلم دأبت الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب منذ إحداثها على بلورة و تحسين جودة نظام الحكامة المعتمد لديها عبر الاستفادة من أفضل الممارسات المعترف بها دوليا في هذا الشأن، بما في ذلك توضيح الأدوار و المهام و المسؤوليات الداخلية، و تطوير جهاز المراقبة الداخلية و تدبير المخاطر، و اعتماد مسار تدبيري يوفق بين التوجهات الإستراتيجية والعملية مع ما تقتضيه عملية التدبير اليومي و متابعة الإنجازات.

واعتبارا لهذه المرجعية الأساس، عملت الشركة باستمرار على تنفيذ كل مشاريعها وفق نظام صارم لمراقبة جودة المنشآت لا يسمح بأي حال من الأحوال باستعمال مواد غير مطابقة للمواصفات والمعايير التعاقدية المنصوص عليها في دفتر التحملات لكل ورش.

وبالرجوع إلى ما نشرته يومية "الأخبار"، حيث تزعم "استعمال مواد مغشوشة في إنجاز الطريق السياري-أسفي-الجديدة" من قبل المقاوله التركية "نيرول"، بل وأكثر من ذلك تتهم المقالات والتعليق المذكورة بوجود نية المحاباة من قبل الوزارة الوصية تجاه الشركة التي رست عليها المناقصة وفقا لقانون الصفقات العمومية، هي في الواقع ادعاءات باطلة ولا تمت للحقيقة بصلة.

وفي سياق هذا التحامل على الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والقطاع الوزاري الوصي، استعانت الجريدة بوثائق ذات طابع تقني معتبرة إياها حججا دامغة على ما تدعيه، والحقيقة هي غير ذلك.

## حول الوثائق التقنية المدلى بها

الأمر هنا يتعلق بوثائق رسمية تخص أوامر خدمة موجهة للمقاول وكذا تقارير صادرة عن المختبر العمومي للتجارب والأبحاث التي قد تثبت أو تنفي موافقة المواد المعروضة على الخبرة لمعايير جودة المواد والمزعم استعمالها في تشييد الطريق السيارة. وهذه الوثائق تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام المناولة والمراقبة. ونود إحاطة الرأي العام الوطني بأن نية التدليس والتشهير لدى جريدة "الأخبار" واردة كونها نشرت صوراً للوثائق ذاتها لكن خارج سياق نظام المناولة والمراقبة المعتمد وذلك كمن يبتز الآية الكريمة "ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون..." إذ يقف فقط عند الجزء الأول من الآية.

ونؤكد ثانية أن هذه الوثائق هي في الواقع دالة على صحة وسلامة النظام الذي تعمل وفقه الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، والذي يقوم على ثلاثة مستويات من المراقبة تتطلب تدخل ثلاث مختبرات للتأكد من جودة الأشغال: اثنان في إطار المراقبة الداخلية، والثالث في إطار المراقبة الخارجية لصاحب المشروع.

هكذا، يجدر التذكير أن إنجاز فرشاة اليشكول Couche de forme ( فرشاة البنية التحتية حسب تعبير الجريدة) بصفة عامة و على جميع الاوراش، يتم وفق ثلاث مراحل :

**1- مرحلة التنقيب عن المواد الأولية :** وتقوم خلالها الشركة بالتنقيب عن المقالع التي يمكن أن تستخرج منها المواد الأولية وتقوم خلالها بإجراء مجموعة من الأبحاث والتجارب الجيوتقنية، لتتقدم بعد ذلك تقاريرها للمسؤول عن الورش، والذي يبدي موافقته المبدئية على المواد المطابقة للمعايير التعاقدية واستبعاد تلك التي لا تستجيب لهذه المعايير.

**2- مرحلة لوحات الاختبار:** ويتم خلالها إنجاز مقطع مصغر بالمواد التي تم اختبارها في المرحلة الأولى حيث يتم دك هذه المواد وترصيصها، ثم تجري الاختبارات مرة أخرى من طرف مختبر للأبحاث والتجارب على المواد على إثر هذه العملية حيث تنجز المختبرات الثلاث المكلفة بمراقبة الجودة تقارير بشأنها، فإذا جاءت نتائج التقارير إيجابية يصادق المسؤول عن الورش عليها ويتم اعتماد المواد الأولية لاستعمالها في محرم الطريق السيارة، أما إذا جاءت سلبية فيتم إخبار المقاول بعدم قبول لوحة الاختبار المنجزة ودعوتها إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وهو ما تثبته الوثائق المرفقة لمقالات جريدة "الأخبار".

**3- مرحلة الاستعمال في محرم الطريق السيارة :** خلال هذه المرحلة تقوم المقاول باستعمال المواد المستقدمة من المقالع والتي تمت المصادقة عليها ومرت من المراحل السابقة ، ويتم تتبع إنجاز الأشغال من طرف فريق الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب المكلف بتتبع الورش مستعينا بنتائج الاختبارات التي يتم إنجازها من طرف المختبرات الثلاث للورش.

ويحق لنا هنا أن نخلص إلى كون ما أتت به الجريدة المذكورة هو حق أريد به باطل.

ومن جهة أخرى وظفت الجريدة مبادرة لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بالبرلمان القيام بزيارة مرتقبة لورش إنجاز الطريق السيارة-أسفي-الجديدة معتبرة أنها جاءت عقب نشر مقالات الجريدة حول الموضوع والواقع أن هذه المبادرة تندرج في إطار عمل المراقبة البرلمانية لعدد من القطاعات التي تقع في صلب اختصاصاتها. ولقد سبق للجنة البرلمانية أن قامت بزيارات استطلاعية لأوراش

أخرى في مجال الطرق السيارة بالمغرب. ولذا نستغرب لهذا الاستعمال المغرض لعمل المراقبة الذي تقوم به مؤسسة دستورية في إطار اختصاصاتها القانونية.

نود مرة آخر أن نؤكد أن الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ستسمر في مواصلة مهامها معتمدة على مرجعية الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة بالمغرب.

ولا غرابة في أن تكون الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، التي راكمت تجربة وخبرة معترف لها بها من قبل نظرائها في العالم وخاصة من قبل المؤسسات المالية الدولية، محط اهتمام عدد من الدول الإفريقية التي تبتغي الاستفادة من تجربتها. وبلغت الأرقام فإن هذه المؤسسة الوطنية تتوفر على رصيد انجاز أكثر من 1500 كيلومتر من الطرق السيارة بالمغرب والتي ستناهز 1800 كيلومتر في متم سنة 2016، مما يضعها في المراتب الأولى بالقارة الإفريقية وفي مراتب جد متقدمة حتى بالقياس مع الدول الأوروبية.

وإذ تعرب الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب عن اعتزازها بالاضطلاع بمهامها في تطوير قطاع حيوي وضروري لمواكبة الأوراش الكبرى التي يقودها جلالة الملك محمد السادس اعزه الله والذي ما فتئ حفظه الله ينوه بالمستوى الجيد الذي وصلت إليه البنية التحتية للملكة ومن ضمنها شبكة الطرق السيارة.